جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة			
المحور رقم - 2 -	الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر		
عنوان المداخلة	نجاعة اليات دعم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر		
الإسم واللقب	سامية فقير	محمد أمين لعروم	غنية شيخي
المؤهل العلمي	دكتوراه	/	دكتوراه
الوظيفة	أستاذة محاضرة	أستاذ مؤقت	أستاذة محاضرة
التخصص	محاسبة وتدقيق	مالية ومحاسبة	اقتصاديات المالية والبنوك
المؤسسة	جامعة أمحمد بوقرة ببومرداس	جامعة أمحمد بوقرة ببومرداس	جامعة أمحمد بوقرة ببومرداس
ملاحظات	عضو فرقة بحث و عضو مخبر بحث		

نجاعة اليات دعم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ملخص

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لأي اقتصاد كان نظرا لمساهمتها في تطوير الاقتصاد، وامتصاص البطالة. اصبحت الجزائر من بين الدول التي تولي اهتمام بالغ لها خاصة مع بداية التسعينات، ويتجلى ذلك من خلال استحداث هيئات وطنية لتطويرها، وبرامج وآليات لدعمها ورقيتها، وذلك بتوفير التمويل اللازم لها وتهيئة الظروف التنظيمية لنموها. بالرغم من مساندة اجهزة الدعم والتمويل المالي التي سخرتها الحكومة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو والتطور والتي تكون قد ساهمت في تنمية هذا القطاع، لكنه لم يكن كافيا وهذا ما جعل الحكومة تتحمل اعباء اضافية دون آثار ايجابية حول تطور هذه المؤسسات محليا ودوليا، لذا فان نجاح هذه المؤسسات يتطلب توفر وسائل مادية وموارد بشرية ذات كفاءة عالية.

Abstract

Small and medium enterprises are the mainstay of any economy because of their contribution to the development of the economy and the absorption of unemployment. Algeria has become one of the countries that pay particular attention to it, especially since the beginning of the 1990s. This is evidenced by the development of national bodies to develop them, programs and mechanisms to support and promote them by providing the necessary funding and creating the regulatory conditions for their growth. Despite the support of the financial support and funding agencies used by the government to help the small and medium enterprises to grow and develop, which have contributed to the development of this sector, but it was not enough and this made the government bear additional burdens without positive effects on the development of these institutions locally and internationally, The success of these institutions requires the availability of material means and human resources of high efficiency.

تمهيد:

ظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتنامت أكثر في الفترة التي عرفت فيها الدولة انفتاح اقتصادي، حيث أصبح ينظر الى هذا النوع من المؤسسات كمصدر لخلق الثروة وتنويع الاقتصاد ووسيلة لمكافحة الفقر وامتصاص البطالة بشكل خاص والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على وجه عام. الا أنه هنالك العديد من العراقيل تجاه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، على غرار غياب ثقافة المقاولاتية، المنافسة الشرسة من طرف السلع الصينية والسوق الموازية، ومن أجل تدارك الوضع قامت الجزائر بإنشاء العديد من الآليات من أجل النهوض بهذه المؤسسات قصد تطويرها وجعلها ذات تنافسية عالية وجعل هذا القطاع بديل لقطاع المحروقات خاصة في ظل انهيار أسعار البترول.

ومنه يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى فاعلية ونجاعة الاليات الموضوعة من الدولة الجزائرية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل الصعوبات والعراقيل التي تواجه هاته المؤسسات في الآونة الاخيرة ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور الموالية:

المحور الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.؛

المحور الثاني: معوقات وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

المحور الثالث: أليات دعم تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاعدة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية للبلاد، لما تحققه من مردود اقتصادي عالي على مختلف القطاعات، كما تلعب دورا هاما في انتاج الثروة وخلق مناصب شغل وخلق القيمة المضافة للبلاد. فهي وسيلة اقتصادية تحظى بمكانة مرموقة وفعالة في الاقتصاد الجزائري خاصة والعالم عامة كونها تشكل ¾ الحجم الاقتصادي والتجاري العالمي كما تساهم بنسبة كبيرة في ناتجها الخام الوطني.

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة الاقتصاد الجزائري، لكن من الصعب تقديم تعريف محددا لها لوجود عدة معايير، حيث يختلف تعريفها من دولة الى دولة، مثلا قد تكون مؤسسة صغيرة في أمريكا لكن في دولة نامية قد تكون كبيرة، لكن رغم الاختلاف في تعريفها الا أنها تتمتع بخصائص وميزات تجعل منها تلعب دورا هاما في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة من خلال قدرتها على توليد الانتاج والدخل.

ان في اطار مشروع القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطروح في جدول أعمال الدورة 2016-2017 للمجلس الشعبي الوطني في الجزائر المتضمن عدة اجراءات لدعم هذا الصنف من المؤسسات لإعطاء ديناميكية أكثر للاقتصاد، حيث يأتي هذا القانون لمراجعة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد من القانون 2001 ومواءمته مع الوضعية الحالية للاقتصاد[1].

وعليه تعرف المادة 5 " **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج سلع و/أو الخدمات حيث تشغل من واحد(1) الى مائتين وخمسين (250) شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار وكل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها مقدار 25 بالمائة فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة من مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**".

وتشير في نفس السياق المادة 8 من القانون " **المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغل من (50) الى (250) عامل ويكون رقم أعمالها السنوي بين 400 مليون دينار الى 4 ملايير دينار أو حصيلتها السنوية 200 مليون دينار ومليار دج.**

ومن جهتها تعرف المؤسسة الصغيرة في المادة 9 " **أنها مؤسسة تشغل ما بين (10) الى (49) ورقم أعمالها لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري أو حصيلتها السنوية 200 مليون دينار** .

ما تم استخلاصه مما سبق أن الاهتمام الكبير للفكر الاقتصادي كان مركزا على المؤسسات الكبيرة كونها أساس عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد، هذا ما صعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النهوض اقتصاديا ومن ثم غياب تعريف دقيق لها.

ثانيا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2003 – 2016.

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا، حيث أصبحت لها مكانة مرموقة في البلاد خاصة في ظل التطور والنمو التي تشهده من سنة لأخرى. والجدول التالي يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من **2003 – 2016**

الجدول رقم 1: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2003 – 2016.

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**218727**	**226227**	**246716**	**270540**	**294657**	**310215**	**340215**
السنة	2010	2012	2013	2014	2015	2016	
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**445000**	**711832**	**777816**	**852053**	**934569**	**1014075**	

المصدر: من إعداد الباحث باطلاع على Ministère de l'Industrie et des Mines Bulletin d'information Statistique de la PME N29

ان التطور التي شهدته الجزائر في هذا القطاع حسب الجدول ارتفعت من **218727** في سنة 2004 الى **1014075** سنة 2016 وهذا راجع بدرجة أولى الى اعتماد الدولة الجزائرية سياسة تأهيل هذه المؤسسات ومحاولة القضاء على المشاكل التي تعانيها كنقص التمويل، كما يعكس جهود الدولة في سياسة التنمية المحلية وهذا بسبب السياسات الداعمة لمثل هذه المشاريع[2]. لوحظ تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 9.53% بين 2004-2005 حيث وصلت نسبة التطور في 2008 الى 26.42% وهذا يعود نتيجة تدخل السلطات لتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الخواص.

حسب الاستاذ بورحلة علال من جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس رغم وصولها الى **1014075** في سنة 2016 الا أن عددها لا يزال ضئيلا نظرا لعدد السكان، لذا يجب على الجزائر انشاء قرابة 1.3 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة للوصول الى المعدل الدولي وتوفير مناصب شغل. ويوضح الشكل الموالي تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الشكل رقم1: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة مابين 2003 و2016.

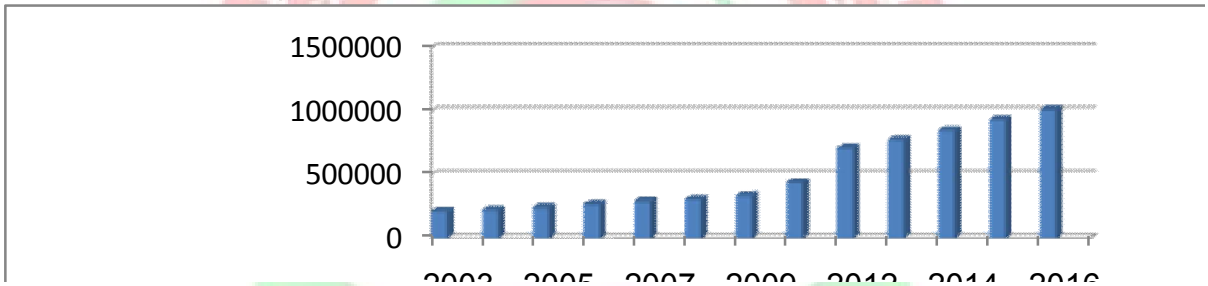

المصدر: من اعداد الباحث استنادا على معطيات الجدول السابق

وتتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة قطاعات كالخدمات، الصناعة، الزراعة، البناء، الاشغال العمومية، وفيما يلي الجدول التالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات:

الجدول رقم 2:توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات في الجزائر خلال الفصل الأول من 2016

القطاع	العدد 2016	النسبة
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	**1013637**	**%100**
الزراعة	7 094	%0,70
الطاقة والمناجم	3 201	%0,32
البناء والأشغال العمومية	169 124	%16,68
الصناعة	99 275	%9,79
الخدمات بما فيها الأعمال الحرة	501645	%49,49
الحرفيين	233298	%23,02
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة	**438**	**%100**
الصناعة	193	%44
الخدمات	101	%23
الزراعة	178	%41
البناء والأشغال العمومية	22	%5
الطاقة والمناجم	4	%1

المصدر: من إعداد الباحث باطلاع على Ministère de l'Industrie et des Mines Bulletin d'information Statistique de la PME N29

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أن قطاع الخدمات يشكل النسبة الأكبر، ويرجع ذلك أن العديد من المهن على غرار المحاميين والأطباء يدخل في هذا القطاع، كذلك هنالك بعض الخدمات لا تتطلب إمكانيات ضخمة وخبرة تقنية عكس الصناعة والطاقة والمناجم، كما تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تعمل في قطاع البناء والأشغال العمومية نسبة تقدر ب**16,68%** وهذا لمواكبة المشاريع الاستثمارية المنجزة في قطاع الأشغال العمومية وقطاع السكن.

أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة، فنلاحظ أن قطاع الصناعة والزراعة هما الذين يستحوذان على النسبة الأكبر.

المحور الثاني: معوقات وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

على الرغم من أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، الا أنها لا زالت تواجه العديد من المعوقات التي تعترض طريقها، وتعرقل مسارها نحو التطور.

أولا: معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد تعددت الصعوبات والمعوقات التي تواجه هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمنها ما بتأسيسها ومنها ما يعترض بقاءها وتنميتها، ويمكن الوقوف على أهم المشاكل التي تواجهها في النقاط التالية: [3]

- تصطدم كافة الجهود المتعلقة لحركة الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الادارية والاجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب العديد من التراخيص؛
- ضعف الخبرات الادارية؛
- طول مدة منح الاراضي المخصصة للاستثمار؛
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاسواق المحلية المحدودة مشكلة ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستويات الدخول مما يؤدي الى ضعف الايرادات البيعية بسبب صغر الكميات المطلوبة واضطرار المؤسسة للبيع سعار رخيصة نسبيا[4]؛
- المركزية في منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى الجزائر العاصمة، ومن ثم فان معالجة الملفات خاصة للعملاء الموزعين عبر التراب الوطني، تعاني من تأخر كبير له علاقة بتماطل تنفيذ ونقل الملفات الى العاصمة؛
- نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق لجوانب التي تستفيد فيها المؤسسة كالإعفاءات؛
- غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض؛
- مشكلة التجديد والابتكار والتي تتطلب وجود متخصصين ذوي مؤهلات فنية عالية في مجال البحث والتطوير؛
- ضعف القدرات التكنولوجية عموما وعدم المرونة في بعض خطوط الانتاج؛
- عدم توفر الآلات والمعدات الحديثة اللازمة لتطوير الانتاج بما يتلاءم مع متطلبات الاسواق المحلية؛
- استعمال مكائن ومعدات قديمة أو مستعملة سابقا مما يزيد من تكاليف الصيانة ويقلل من القدرة الانتاجية؛
- عدم مواكبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتطورات التكنولوجية والحديثة نظرا لتكاليفها الباهضة؛
- عدم وفرة العمالة المدربة والمؤهلة؛
- تدهور المستوى المهني والتقني والفني للعاملين وضعف التوجه نحو التحديث؛
- عدول الشباب عن تعلم مهن أباءهم خاصة التي تتطلب مهارات عالية؛
- محدودية مجالات التدريب نظرا للتكلفة العالية؛
- الاجراءات الحكومية التي تقيد من حرية المؤسسات مما يحول دون نموها وخاصة البلدان النامية؛
- الضرائب المرتفعة غالبا ما تعرقل استمرارية بقاء هذه المؤسسات لأنها لا تتمتع بحجم رأس مال كبير؛

- عدم الاستقرار الاقتصادي " التضخم" ارتفاع أسعار المواد الاولية غالبا ما يهدد هذه المؤسسات وحول دون تحقيق الارباح؛
- المنافسة وخاصة في ظل التفتح الاقتصادي، وابرام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة؛
- ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم؛
- اهمال جانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميته وضروريته.

كما تواجه عدة معوقات يمكن ذكرها فيما يلي:

1. **مشكلة التمويل**: بالرغم من الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا أنها لا زالت تواجه مشكلة كبيرة في ايجاد مصادر التمويل، وهذا راجع الى غياب اطار واضح وفعال ينظم العلاقة بين هذه المؤسسات والبنوك، مع غياب قنوات تمويلية بديلة في ظل حادية مصدر التمويل في الجزائر[5]؛

كما أن أغلب هذه المؤسسات تتم بالتمويل الحكومي عن طريق الاقراض البنكي، غير أن البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المشاريع هم من في الطور الاولى لا يملكون ذلك كما أن انعدام أغلبهم للخبرة والتجربة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع أمر قائم؛

فيعتبر التمويل عائقا أمام المستثمرين ومعوق لعملية انشاء وتشغيل المؤسسات، ويرجع ذلك لوجود بيروقراطية عند طلب القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنوك مما يؤدي الى موت المشاريع في المهد، وهي ناتجة عن المناخ الاستثماري الصعب، هذا ما أثبتته نتائج دراسة قام بها البنك العالمي بمشاركة 3000 خبير حول تقييم مناخ الاستثمار في مختلف دول العالم، حيث تبين أن الدول النامية تواجه مرتين المشاكل التي تواجهها الدول المتقدمة عند انشاء وتشغيل المؤسسات.

2. **الصراعات بين الشركاء**: التي تعتبر من بين أحد المعيقات الرئيسية التي تؤدي الى فشل الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات عائلية، وشركات ذات مسؤولية محدودة، فحسب القانون التجاري الجزائري فان انسحاب أحد الشركاء يعني حل المؤسسة؛[6]

3. **تسرب اليد العاملة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى الكبيرة**: ان تسرب اليد العاملة المدربة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى الكبيرة، بحثا عن شروط عمل أفضل من حيث الاجور الاعلى والمزايا الافضل بجانب توافر فرص أكبر للترقية، مما يضطر صاحب الشركة توظيف اليد العاملة الاقل كفاءة ومهارة، وتحمل مشاكل وأعباء تدريبهم فضلا عن عدم بقاءهم في أعمالهم وهو ما يؤدي الى تخفيض الانتاجية ونوعية السلع المنتجة بالإضافة الى ارتفاع التكاليف؛

4. **ضعف روح المقاولة**: ان انشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة هو عملية تتطلب تفكير طويل واستثمار معتبر من طرف صاحب المؤسسة والذي يعتبر مفتاح نجاح المؤسسة فهو يتولى قيادة المؤسسة وضمان الموارد اللازمة للإنتاج وعلى هذا الاساس فصاحب المؤسسة يتخذ جملة من القرارات خلال حياة المؤسسة، يمكن ان تؤدي الى زوالها، فالمقاول الناجح هو ذلك يحسن استغلال الفرص او حتى خلقها في مجال مهنته، الا ان الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأسف الشديد يتصف بالتقليد، فهم يستثمرون في الانشطة التي سبقهم فيها زملائهم واقاربهم خاصة في المشروبات الغازية، قطاع النقل ولا يقدمون عن أنشطة أكثر مردودية وقليلة المنافسة كالاستثمار في قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال، صناعة الاحذية لمرضى السكري على سبيل المثال لا للحصر[7]؛

5. **المعوقات الادارية**: ان الارتقاء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لن يمر الا عبر تذليل الصعوبات والعراقيل الادارية التي تواجه المستثمرين في هذا المجال وان كان المحيط المؤسساتي حاليا يظهر بعض نقاط القوة بفضل اشكال الدعم لإنشاء المؤسسات، الا أن ربط الاجراءات الادارية وتعقيدها يجعل منها غير كافية فنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد أساسا على الاسلوب الذي تنتهجها الجهات المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع أصحاب هاته المؤسسات بحيث لازالت الحركية الاستثمارية تصطدم بمجموعة من العراقيل والاجراءات البيروقراطية التي تتطلب عشرات الترخيص والموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي يتم الاتصال بها اذ يستغرق الحصول على السجل التجاري وقتا طويلا.

6. ضعف تواجد الشركات المساعدة المتخصصة في مجالات دعم هذه المؤسسات تتمثل[8]:

- شركات تسويق منتجات هذه المؤسسات؛
- شركات تنظيم واقامة معارض محلية ودولية؛
- شركة التأجير التمويلي؛
- شركات ضمان مخاطر الائتمان؛
- الشركات المتخصصة في انشاء المجمعات الصناعية الصغيرة.

7. غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة: اما لعدم معرفتهم بالقواعد والاصول المحاسبية، أو لعدم خبرتهم في هذا المجال مما يؤدي الى لجوء معظمهم الى مكاتب محاسبية خارجية، لإعداد الحسابات الختامية وهو ما يكبد المؤسسة نفقات كثيرة، بالإضافة الى تعدد وتنوع المشاكل الضريبية.

ومنه يمكن أن تصنف تلك المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات الى:

- **مشكلات داخلية:** كنقص الخبرة والامكانيات، وقصور في الادارة والانظمة وقصور الجهود التسويقية؛
- **مشكلات خارجية:** كعدم وجود دعم حكومي كاف أو هذا ما يفسر أن هناك قيود تشريعية تحد من نشاط هذه المؤسسات، واضافة الى منافسة المؤسسات الكبرى لها، وعدم توفير التمويل الكافي لها.

ثانيا: أفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[9]

في اطار مشروع القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المطروح في جدول أعمال الدورة 2016-2017 للمجلس الشعبي الوطني تسعى الجزائر الى تطوير هاته المؤسسات وكذا دعمها واعطاءها دفعا جديدا للمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني كونها احدى دعائم النمط الاقتصادي، من جهة أ كد وزير الصناعة ان هذا القانون هو بمثابة خطوة هامة في مسار الإصلاحات التي باشرتها الحكومة منذ سنة 2014 من اجل بلوغ هدف إرساء نصوص تشريعية متناسقة وشفافة لبناء اقتصاد وطني قوي خارج المحروقات يمكن الجزائر من الصمود أمام التحديات الاقتصادية الجديدة.

حيث سيساهم هذا المشروع في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ودمجها ضمن الديناميكية التي تعمل الحكومة على خلقها في المجال الاقتصادي وتوفير مختلف الوسائل لترقيتها بما فيها أشكال الدعم المختلفة التي توفرها الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث أن 5000 مؤسسة انخرطت حتى الآن في برنامج الوكالة للاستفادة من أشكال الدعم المختلفة للتطوير والعصرنة منها تمويل يصل إلى 40 بالمئة لاقتناء العتاد التكنولوجي بسقف 15 مليون دج وتمويل بـ 1 مليون دج لكل مؤسسة عبر دفع تكاليف خبير لمرافقة المؤسسة وأشكال دعم أخرى.

وجاء النص بعدة إجراءات لدعم هذا الصنف من المؤسسات لاسيما ما يتعلق بخلق هذه المؤسسات والبحث والتطوير والابتكار وتطوير المناولة وكذا الدعم المالي لعمليات إنقاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توجد في وضعية صعبة لكن قابلة للتحسين، مع الحث على وضع أنظمة جبائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تشجيع وتعزيز ثقافة المقاولة تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها وكذا تشجيع الجمعيات المهنية وبورصات المناولة والمجمعات.

المحور الثالث: أليات دعم تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

للأهمية البالغة التي تتجلى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن اجل تطويرها ونشرها وتدعيم الفكر المقاولاتي، اقدمت الدولة الجزائرية على اتخاذ اجراءات استحدثت من خلالها اليات لدعم مثل هذه المؤسسات، فقد قامت الجزائر على غرار الكثير من الدول جهودا معتبرة بغرض النهوض بهذا القطاع الذي تعتبر الحل الاكثر تناسبا مع وضعيتها الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية لحل مشكلة البطالة وامتصاصها وتشجيع المبادرة والمواهب الشابة، وذلك نظرا لسهولة تكيفها ومرونة تأسيسها"[10]

وتهدف التدابير التي اتخذتها الجزائر في هذا الخصوص الى:

- انعاش النمو الاقتصادي من خلال ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها وتحسين أدائها والرفع من تنافسيتها؛
- تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تفضل وتشجع الابداع وثقافة التقاول؛
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ما تحتاجه من أدوات وخدمات مالية وكذا تحسين الاداء البنكي في معالجة ملفات تمويل هذه المؤسسات.

لعل أهم الهيئات الحكومية المختصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI[11]

هي عبارة عن شباك وحيد، أنشئت بموجب القانون رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت2001، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وتهدف إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة، كما تقوم بتسهيل إجراءات الاستثمار، ويخول القانون للوكالة بالمساهمة الجزئية أو الكلية في عمليات خوصصة المؤسسات العمومية، أو القيام بعمليات إعادة هيكلة وتأهيل للمؤسسات، ومن المزايا التي تستفيد بها المؤسسة في إطار هذه الوكالة:

- الاستفادة على مدى 10سنوات من تسديد الضرائب على أرباح الشركاتIBS، والضريبة على الدخل الإجماليIRG؛
- الاستفادة على مدى 10سنوات من تسديد الرسوم العقارية؛
- تخفيض الرسوم الجمركية المطبقة على التجهيزات المستوردة لغرض تجسيد المشروع،
- الإعفاء من تسديد الرسوم على القيمة المضافة TVA المفروضة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار؛
- تطبيق حقوق ثابتة فيما يخص التسجيل بمعدل 2 ‰، بالنسبة لعقود التأسيس ورفع رأسمال.

أما الجانب القانوني الذي يخص الاستثمارات فان القطاع الخاص أخذ حصة الاسد من حيث تشجيع الدولة فلقد تحصل على 7151 مشروع أي 99.2%، أما القطاع العام فلقد تحصل على 55 مشروع أي ما يعادل 0.7%، أما المختلط تحصل على 5 مشاريع، كما هو ملاحظ فان الوكالة يمس تدعيمها القطاع الخاص والعام على حد سواء عكس وكالة تدعيم وتشغيل الشباب التي تمس القطاع الخاص والتي تعتبر تكملة أو تكميلية له[12].

وتقدم الوكالة مزايا للمستثمرين من أجل تطوير الاستثمار من خلال الدعم المالي للمقاولين، عن طريق:

- **التمويل الثنائي:** يمثل مساهمة كل من صاحب المشروع والوكالة التي تقدم قرض بدون فائدة، وتحدد نسبة هذا القرض حسب قيمة المقاولة والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم 3: نسبة المساهمة في التمويل الثنائي من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

الاستثمار	نسبة المساهمة الشخصية	نسبة القرض بدون فائدة
أقل من 1 000 000	25%	75%
1 000 001دج الى 2 000 000	20%	80%
2 000 001دج الى 4 000 000	15%	85 %

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

- **التمويل الثلاثي**: يمثل مساهمة كل من صاحب المشروع، قرض بدون فائدة كمنحة الوكالة، وقرض يذكر بفائدة منخفضة والذي يخضع أيضا لمواطن الاستثمار.

2. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ[13]

لقد اعتمدت الحكومة جهازا جديدا لتطوير الاستثمار في 02 جويلية 1996، والمتعلق بدعم تشغيل الشباب مع تحديد أشكال هذا الدعم، وتكفلت بتأطير وتطبيق هذا الجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويهتم هذا الجهاز بثلاث نقاط أساسية

- ادماج نشاطات الشباب في اليات السوق؛
- تدخل البنوك حسب المنطق الاقتصادي والمالي فيما يخص تقييم الاخطار واتخاذ الآراء لتمويل المشاريع؛
- اعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة.

من خلالها يستفيد الشاب صاحب المشروع، من خلال مراحل إنشاء مؤسسته وتوسيعها من:

- مساعدة مجانية (استقبال- إعلام- مرافقة- تكوين).
- امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحة الاستغلال).
- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية).

3. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[14]

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر2002، حيث هو صندوق تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، انطلق نشاطه في 14 مارس 2004، يقوم الصندوق بضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء تعلق الأمر بإنشائها أو توسيع في نشاطها التي هي خارج أجهزة CNAC, ANSEJ ,ANGEM، لان هنالك صناديق أخرى تتكفل بضمان القروض في إطار هذه الأجهزة، حيث يتكفل الصندوق بتغطية كحد أقصى على 80% من قيمة القرض، أي أن الحد الأدنى الذي يقوم الصندوق بالضمان عليه هو 5.000.000 دينار جزائري أما الحد الأقصى هو 50.000.000 دينار جزائري.

4. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

انشات بموجب المرسوم التنفيذي 14/1 المؤرخ 2004/1/22، وهي ألية جديدة تهدف الى ترقية الشغل الذاتي من خلال مرافقة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها، يخص هذا الجهاز الأساس الحرفيين والنساء الماكثات بالبيت وتتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50000 و400000دج

5. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة[15]

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جانفي1994، يهدف إلى حماية المهددين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم04-01 المؤرخ في 3جانفي 2004، حيث أصبح الصندوق عبارة عن أداة لإنشاء المؤسسات لفائدة البطالين ذوي المشاريع الذين يبلغ عمرهم بين35و50سنة وذلك من خلال ما يلي:

جدول رقم4: الاستثمارات واعانات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

المستوى	نسبة المساهمة الخاصة		نسبة مساهمة الصندوق		نسبة قرض بنكي
أقل من 2 مليون دج	%5		%25		
ما بين 2 إلى 10 ملايين	م.عادية	م.خاصة	م.عادية	م.خاصة	%70
	%10	%8	%20	%22	

المصدر: المواد من **4** إلى **9** الجريدة الرسمية الجزائرية العدد **3**، الصادر بتاريخ **11**جانفي**2004** ،ص**6-7.**

خاتمة

من خلال الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

- عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نمو ملحوظ خلال الفترة ما بين 2003 و2016، بفضل البرامج التنموية التي قامت بها الدولة الجزائرية؛

- تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا منذ صدور القانون التوجيهي لترقيتها وتطويرها وقد انعكس ذلك على تطور تنافسيتها، الا أن مساهمتها في تنمية الصادرات لا تزال ضئيلة، بالإضافة الى تركز نشاطها في قطاع البناء والاشغال العمومية نظرا لسهولة الاستثمار؛

- رغم المجهودات المبذولة من طرف الجزائر لتحسين مناخ الأعمال، إلا أنها مازالت تحتل المراتب الأخيرة في هذا المجال، وذلك راجع ال مجموعة كبيرة من العوائق الادارية والاجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب العديد من التراخيص؛

- ان الانفتاح الاقتصادي الجديد الذي تعرفه الجزائر من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي واجراءات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، فرض عليها تطوير وتأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة والرفع من تنافسيتها خاصة في ظل تزايد حدة المنافسة؛

- بالرغم من الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا أنها لا زالت تواجه مشكلة كبيرة في ايجاد مصادر التمويل، وهذا راجع الى غياب اطار واضح وفعال ينظم العلاقة بين هذه المؤسسات والبنوك، مع غياب قنوات تمويلية بديلة في ظل حادية مصدر التمويل في الجزائر؛

- قامت الجزائر بإنشاء العديد من الآليات لتشجيع روح المقاولاتية وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بمنح الدعم المادي من خلال منح قروض من دون فوائد والإعفاء الجبائي، إلا أن مرافقتها للمشروع ومنح الدعم التقني يبقى محدود.

قائمة المراجع

1- مشروع قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. http://www.aps.dz/ar/economie/33890 اطلع عليه يوم 2017/10/01. على الساعة 23:00

2- قاشي خالد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005-2013**، مجلة الابحاث الاقتصادية، العدد 12، جامعة البليدة -2-، عدد 12، جوان، 2015، ص ص 19-20.

3- رزيق كمال، عوالي بلال،" **بين المعوقات والتحدت، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كألية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر**"، الملتقى الدولي حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة – الواقع والتحديات–، المنعقد يومي 14 و15 نوفمبر 2016، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص ص 6-7.

4- لخلف عثمان، " **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2003-2004، ص 68.

5- قالقيل نور الدين ومراد خروبي، " **تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل ترقيتها في الجزائر**"، مجلة الدراسات، العدد 07، جامعة الاغواط، 2007،ص207.

6- نور الدين مزياني، "**عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، الملتقى الوطني الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية، جامعة سكيكدة، 2008.

7- نعرورة بوبكر، يحياوي مفيدة، حواس عبد الرزاق،" **المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05-06/ماي 2013، جامعة الوادي، ص7.

8- نعرورة بوبكر، يحياوي مفيدة، حواس عبد الرزاق،" **المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، نفس المرجع السابق.

9- مجلس الأمة يصادق على القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة http://www.aps.dz/ar/economie/37805 اطلع عليه يوم 2017/09/29 على الساعة 22:00

10- لوكادير مالحة، "**دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، رسالة ماجيستير في القانون، تخصص قانون التنمية، جامعة تيزي وزو، 2012، ص32.

11- الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 55، الصادر بتاريخ 26 سبتمبر 2001،ص7.

12- لونيسي ريم، " **المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر**"، رسالة ماجيستير، علم الاجتماع، جامعة سطيف 2، 2015/2014، ص 137.

13- عرزي سليمة،" **دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائـــــر**"، مذكرة ماجيستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2008. ص 111.

14- المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 74،ص16.

15- المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جانفي1994، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 44،ص5.